دافع عن رأيه حتى النفس الاخير

فبل ايام سقط عصام السرطاوي شهيدا لحرية الرأي بنفس الرصاص، وبنفس النظر عن اختلاف الاسدي، الذي سقط بنفس شهداء اخرون من ابناء الحركة الوطنية الفلسطينية البارزين.

وليس هناك كلمات تعبر عن استنكار هذه الجريمة وما سبقها من جرائم، اذ ليس هناك اشنع من قتل انسان بسبب رايه السياسي.

وبغض النظر عن هوية وجنسية الجهة التي كانت وراء حادث الاغتيال فانه، بالتاكيد، لا يخدم المصالح الوطنية الفلسطينية، ويهدف الى الاساءة للشعب الفلسطيني ولصلابته الاخلاقية، ولجداريته بالديمقراطية، وفي مقدمتها الحق الديمقراطي الاول وهو حق تقرير المصير.

ان من حق اي كان الاعتراض على وجهة نظر السرطاوي، والاختلاف معه حول اي شيء، ولكن ليس من حق احد ان ينصب نفسه قاضيا يحكم بالاعدام على السرطاوي او غيره لانهم يختلفون معه في الرأي.

هذه القاعدة البسيطة للتعامل الانساني يجب ان تكون في مكان السيادة، وعلى اساسها يجب ان تنظم العلاقات بين حملة الافكار والاجتهادات المختلفة.

ومن هنا يجب مواجهة حادث اغتيال الدكتور السرطاوي بالشجب والاستنكار والمثابرة على فضح هذا النهج الاجرامي، كائنة من كانت الجهة التي تقف وراءه، حتى تترسخ اسس تعامل حضاري يحترم وجهات النظر المتعارضة ويعتمد الحوار معها بالحجة والكلمة وليس بالرصاص.

واي تسامح مع هذا النهج هو تشجيع له يجعل صاحبه في موقع الادانة تماما مثل منفذيه.

لقد دافع السرطاوي عن رايه حتى الموت، وفي هذا ما يجعل ذكراه موضع الاحترام من الكثيرين ولزمن طويل..

ما بعد البيان الاردني

الدرس .. واحتمالات المستقبل ومهمة مواجهتها!

منها تظاهر المسؤولون الامريكان باللا مبالاة تجاه نتائج المفاوضات الاردنية الفلسطينية، وعبروا عن تفاؤلهم بامكانية تمرير مشروعهم، تبقى الحقيقة الاساسية وهي ان منظمة التحرير قد رفضت هذا المشروع، واوقفت التحضيرات الامريكية والمصرية الخاصة باستقبال الموفد الاردني الى مفاوضات الادارة الدائمة.

غير ان هذه النتيجة ليست نهاية المطاف للمحاولات الامريكية والعربية الرجعية وفي تصريحات ريغان وشولتز "المتفائلة"، يستدل من الفاظهما مسؤولية فشل المفاوضات الاردنية الفلسطينية على عاتق "بعض الراديكاليين" وابرازهما اتفاقهما مع كل من الملك حسن والملك فهد اللذين يعارضان منطقيا "التعسيرات" التي ادخلتها منظمة التحرير على الصيغة الاردنية لمشروع الاتفاق، بان الادارة الامريكية عازمة على تشكيل "جبهة ضغط" على منظمة التحرير اكثر عليه وجهوده مما كانت عليه في السابق.

وكلمات البيان الاردني تعبر بوضوح عن انحياز السلطة الاردنية الى الموقف الامريكي المتعارض مع موقف منظمة التحرير ومع الموقف "الاجماعي" الذي اتخذ في قمة فاس ونشر بصراحة الى ان كل الحديث السابق عن "التضامن" وعن "العلاقات الاخوية التاريخية" وعن "احترام استقلالية القرار الفلسطيني" كانت مرهونة بموافقة منظمة التحرير على مشروع ريغان اي على التخلي عن مبدأ الاستقلال الوطني، وعن دورها بالذات كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

وقد حل مكان كل ذلك الحديث عن التضامن "الاكفاء" بدور عضو في الجامعة العربية، تماما مثل دور الصومال مثلا او موريتانيا، مع التأكيد على ان هذا "الدور" ايضا يخضع لاعتبارات الامن الداخلي في الاردن!

ان اعلان الحكومة الاردنية تخليها عن المفاوضات مع منظمة التحرير، وابرازها لقضية الامن الداخلي كمدخل لعلاقتها المستقبلية مع منظمة التحرير والمناطق المحتلة، يشكل نوعا من الضغط الصارخ على منظمة التحرير، ولا يستقيم مع اشادة البيان الاردني الى احترام استقلالية القرار الفلسطيني.

ولا يحتاج الامر الى عناء كبير لمعرفة اتجاهات واشكال هذا الضغط الذي يتضمنه البيان الاردني، والاعلان عن معارضة الملك فهد لموقف منظمة التحرير. وهي تمتد من تقييد حركة الاشخاص والبضائع عبر الجسور بطريقة انتقائية، الى التضييق على منظمة التحرير والجماهير الفلسطينية في الاردن، الى المحاصرة المالية للمنظمة في السعودية ودويلات الخليج، الى محاولة شق وحدة المنظمة من "راديكاليين" كما سماهم ريغان و"معتدلين"، الى شق "الاجماع" العربي في قمة فاس السابقة، وقيام الانظمة الرجعية العربية التي تشكل غالبية دول الجامعة العربية بتفويض الاردن، او تشكيل وفد مشترك منها يتفاوض على اساس مشروع ريغان!

ان هذه الاحتمالات واقعية، ولا يجب استبعادها بعد التواطؤ الرجعي العربي ضد منظمة التحرير اثناء حصار بيروت!

ولكن والمقابل على المخططين لتلك الاحتمالات ان يتذكروا المصير الفاشل لحساباتهم السابقة. لقد طنوا بعد خروج منظمة التحرير من بيروت ان الطريق بات ممهدا للاستسلام، ولتحقيق الاهداف الساسية لعملية غزو لبنان. ولكن بعد هذه الاشهر من "الامال" عادوا الى نقطة البدء، وهذا ما اعترف به البيان الاردني نفسه.

وقد اكدت جدة الحقيقة ان الخاسرين هم اولئك الذين يستهينون بقدرة الشعب الفلسطيني على الصمود، وباصالة تعلقه بحقه في تقرير المصير، والذين يظنون بامكانية ارغامه على التخلي عن هذا الحق بالقوة او بوسائل اخرى!

لقد ظن شارون ذلك حينما صرح بان نتائج حرب لبنان ستطير في الصفة الغربية حينما يتسابق، كما ظن، الراغبون في التفاوض لاحتلال مناصب في الادارة الذاتية، على بابه! كذلك ظن ريغان وحسني مبارك، وكذلك توقع اخرون!

ولكن الامور على ارض الواقع كانت تختلف، وفي اكثر من مناسبة اكدت المناطق المحتلة على انها ليست عبئا على الصمود بل رافد من روافده الاساسية، وقوة هامة من قوى التعبير عنه وتجسيده امام العالم كله. وفي نفس الوقت، صمدت منظمة التحرير امام ضغوط وعوامل غير موانية عديدة. وحافظت على وحدتها وعلى موقفها كما عبرت عنه قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، واكتسبت نفوذا متزايدا على الساحة الدولية ولدى اوساط الرأي العام العالمي.

ان الاساس والمنبع لحيوية الصمود الفلسطيني هو في الهدف الفلسطيني نفسه. فالشعب الفلسطيني لا يطالب بتوسيع اراضي وطنه، ولا يكافح من اجل "كماليات" حتى يتخلى عنها امام الصعوبات، بل يطالب بوطن له، مثل اي شعب آخر، كي يعيش فيه بسلام وكرامة. وهذا المطلب، الذي يتمتع به كل شعب، لا بديل للتخلي عنه سوى "الانتحار الوطني"! ومن هنا كان التشبث، وسيبقى بهذا المطلب لان تجاوزه يعني السقوط من على صخرة الانتحار!

واذا كان هذا هو الاساس فهناك عوامل اخرى بعضها ابرزه شعبنا بوحدته وتضحياته والبعض الاخر موجود في دعم الشعوب العربية وتضامنها مع الشعب الفلسطيني، وفي المساندة المتعددة الجوانب لانتصار الحق والعدل والسلام في العالم، وفي هذا الوقت، حيث تتزايد احتمالات تشديد الضغوط من جديد على منظمة التحرير والجماهير الفلسطينية، يصبح الامر اكثر الحاحا، واشد ضرورة، لتطوير الاستفادة من هذه العوامل، وزيادة استثمار عطائها لصالح الشعب الفلسطيني ولصالح الشعوب العربية نفسها المستهدفة هي الاخرى بالمكائد الامبريالية. وعلى هذا الاساس باتت مسالة تسوية العلاقات الفلسطينية السورية لا تحتمل التأجيل، وكذلك المبادرة لاعادة احياء جبهة الصمود والتصدي، وتعزيز التحالف مع القوى الثورية في العالم العربي ومع الاتحاد السوفياتي والقوى الثورية في العالم.

لقد اكدت تجربة محاولة ايجاد ارضية مشتركة للتحرك السياسي مع الحكومة الاردنية وكذلك تجربة محاولة "التوفيق" بين قرارات قمة فاس ومشروع ريغان ان من المستحيل استخدام "الية" امبريالية لخدمة هدف وطني تحرري هو بطبيعته ومضمونه متناقض مع اهداف الامبريالية.

لقد تذرع البيان الاردني بعدم وجود "النية" لتنفيذ قرارات فاس، "لاستعادة" آلية مشروع ريغان "لتحريك مشروع قمة فاس" حسب تعبير البيان المذكور. وقد تبين، من خلال كلمات البيان الاردني نفسه، ان الشروط لاستخدام "آلية مشروع ريغان" كانت تتلخص في استبعاد اي دور لمنظمة التحرير والتخلي عن مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة. هذا قبل البدء بالتفاوض على اساس مشروع ريغان. فكيف سيكون الامر والى اي شيء ينتهي عند التفاوض الفعلي على اساس ذلك المشروع؟! الجواب في تجربة السادات نفسها حيث اراد هو الاخر استخدام "آلية" كامب ديفيد للتوصل الى حل شامل كما قال، تستعاد من خلاله الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتقام دولة مستقلة للشعب الفلسطيني!!

هذه هي "الية" مختلف المشاريع الامريكية الخاصة بالشرق الاوسط. واذا ما استعرنا لغة السيارات، فهي "الية" بغيار واحد للخلف ودائما للخلف من زاوية المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية!!

بقلم
بشير البرغوثي

دعم الاهل في الضفة كما تفهمه الدولة الاردنية

علمت "الطليعة" ان المخابرات الاردنية اعتقلت في اواخر الشهر الماضي عددا من اهالي قرية الخضر / بيت لحم من بينهم الشيخ عبدالله عيسى والمختار شوقي الزياح. سبب الاعتقال كما قيل على لسان الشيخ عبدالله عيسى الذي عاد لقريته ان المعتقلين من بين ٢٠٠ شخص وقعوا في وقت سابق على عريضة ضد لجنة الاصلاح الزراعي واعضائها.

ويضيف الشيخ ان المخابرات الاردنية وجهت له تهمة الشيوعية والعداء للاردن لتوقيعه على تلك العريضة ونفس التهمة توجه للموقعين على العريضة والمناوئين لاشخاص اعضاء لجنة الاصلاح الزراعي. قالوا له: انت وقعت العريضة اذن انت شيوعي. يا لها من عبقرية، وفي الاستجواب سالوه عن لجنة العمل التطوعي ولجنة المرأة العاملة والمشتركين في عضوية نقابة العمال. الطريف في الامر ان رئيس دائرة المناطق المحتلة، بموجب مشروع الوحدة الكونفدرالية، هو الذي قام بالتحقيق مع الشيخ وتوجيه التهم له.

الجدير بالذكر ان السلطات الاسرائيلية كانت في حينه قد اوقفت تصاريح السفر عن الموقعين على العريضة ولما انتهت فترة العقاب بالمنع وسافروا قامت المخابرات الاردنية باعتقالهم!

هكذا تحتفل الاردن بيوم الارض

حاصرت القوات الاردنية المخيمات الفلسطينية في الثلاثين من اذار الماضي واعتقلت مئات المواطنين خوفا من القيام بمسيرات بمناسبة يوم الارض خصوصا وان ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير كان في الاردن. وافاد قادمون من عمان ان قنبلة يدوية قد القيت على سيارة شرطة في مخيم البقعة.

تعليمات

اصدرت سلطات الحكم العسكري في منطقة جنين مؤخرا تعليمات جديدة لسكان قرى المنطقة تقول فيها بان على الراغبين في الحصول على تصاريح سفر او تجديد بطاقات الهوية ان يبرزوا هويات العضوية في "روابط القرى". والسؤال الذي يطرحه المواطنون ما هي الصفة القانونية للروابط والتي تستمر السلطات في الادعاء بانها ليست جزءا من جهازها العسكري او الاداري. وما راي السلطات الاردنية في هذا الطلب؟!